العرب
الخميس 2020/05/07
السنة 42 العدد 11695

# الضغط الإسرائيلي يجبر إيران على سحب قواتها من سوريا

## روسيا تراقب بعين الرضا تصعيد إسرائيل ضد الوجود الإيراني

تصعيد إسرائيلي لافت في الآونة الأخيرة ضد المواقع الإيرانية في سوريا طال حتى مناطق بعيدة نسبيا عن حيز إسرائيل الجغرافي، في تطور يحمل أكثر من دلالة، خصوصا وأنه يترافق مع معلومات عن بدء طهران خفض عدد قواتها في هذا البلد.

مناورات إسرائيلية على مشارف سوريا

دمشق – أثر تصاعد نسق الغارات الإسرائيلية على قدرة إيران على الاستمرار في سوريا ولاسيما مع ما تعانيه من أزمة داخلية مركبة جراء العقوبات الأميركية وتفشي جائحة كورونا، اللذين أضعفا بشكل ملموس إمكانياتها في تمويل عملياتها الخارجية.

وكشفت مصادر دفاعية إسرائيلية أن إيران بدأت للمرة الأولى منذ انخراطها في الحرب السورية، في سحب الآلاف من قواتها والميليشيات التابعة لها، وأخلت عددا من قواعدها العسكرية المنتشرة في أنحاء هذا البلد.

وتقاتل إيران إلى جانب القوات السورية منذ العام 2013 في مواجهة فصائل المعارضة، مستثمرة هذا التدخل لتعزيز نفوذها في هذا البلد، في إطار مساعيها الرامية لفرض نفسها رقما صعبا في المعادلة الإقليمية.

نفتالي بينيت

**لن نتوقّف قبل أن يغادر الإيرانيون سوريا**

ونقلت صحيفة جيروزالم بوست عن أحد المصادر في وزارة الدفاع الإسرائيلية قوله إن الوجود الإيراني تحول إلى عبء ثقيل على نظام الرئيس بشار الأسد نفسه، الذي يشعر بوطأة الأثمان الباهظة التي يدفعها جراء هذا الوجود.

ولفت المصدر الذي تحفظ عن ذكر اسمه إلى أن إسرائيل حذرت مرارا وتكرارا من التهديد الإيراني وتطلعاته إلى الهيمنة الإقليمية، مشددا على أنه من غير المسموح به القبول بتركيز طهران موطئ قدم في سوريا.

وغداة غارات إسرائيلية جديدة استهدفت قوات إيرانية وميليشيات عراقية في شرق سوريا، أكد وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينيت الثلاثاء أنّ بلاده ستواصل عملياتها في سوريا حتى "رحيل" إيران منها.

وقال بينيت في مقابلة مع قناة "كان11" التلفزيونية الإسرائيلية إنّ "إيران لا شأن لها في سوريا.. ولن نتوقّف قبل أن يغادروا (الإيرانيون) سوريا"، من دون أن يعلن صراحة مسؤولية بلاده عن الغارات التي وقعت ليل الاثنين في محافظتي دير الزور وحلب. وأضاف أن إيران "دخلت" سوريا في إطار الحرب الدائرة في هذا البلد منذ 2011 وتسعى إلى "ترسيخ" مكان لها على الحدود الإسرائيلية من أجل "تهديد" مدن مثل "تل أبيب والقدس وحيفا".

وتابع الوزير الإسرائيلي "لقد أصبحت إيران عبئا. في السابق كان (الإيرانيون) مصدر قوة للسوريين، فقد ساعدوا الأسد ضدّ داعش، لكنّهم أصبحوا عبئا"، مطالبا النظام الإيراني بالتركيز على إدارة الأزمة الناجمة عن تفشّي فايروس كورونا المستجدّ في بلاده.

وقتل 14 مقاتلا على الأقل من القوات الإيرانية والمجموعات الموالية لها في غارات استهدفت ليل الاثنين مواقع في محافظة دير الزور في شرق سوريا، بعد وقت قصير من قصف جوي اتهمت دمشق إسرائيل بتنفيذه واستهدف مستودعات عسكرية في منطقة السفيرة في محافظة حلب شمالا.

ويؤشر استهداف إسرائيل لمواقع إيرانية بعيدة نسبيا عن حيزها الجغرافي على أن تل أبيب دخلت مرحلة جديدة في مواجهتها مع طهران في سوريا حيث لم تعد تقتصر فقط على تحجيم الحضور الإيراني في المناطق القريبة منها نسبيا وتشكل خطرا مباشرا على أمنها مثل الجنوب السوري وريف دمشق، بل تحولت إلى ضرب هذا الحضور في شرق البلاد.

وتنتشر قوات إيرانية وأخرى عراقية داعمة للقوات السورية في منطقة واسعة في ريف دير الزور الشرقي خصوصا بين مدينتي البوكمال الحدودية والميادين.

وكانت إيران أعادت انتشارها في سوريا ولاسيما في الشرق عقب مقتل قائد فيلق القدس الجناح الخارجي لقوات الحرس الثوري قاسم سليماني إثر غارة أميركية بالعراق في يناير الماضي.

ويرى متابعون أن مقتل سليماني كانت له انعكاسات واضحة وملموسة على معنويات طهران وقواتها والميليشيات التي تدين لها بالولاء، في ظل غياب شخصية قادرة عمليا أن تحل مكانه.

ويقول المتابعون إن الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة الوجود الإيراني في سوريا واستغلالها للأوضاع المحيطة بطهران بدأ يؤتي أكله، وسط ترجيحات بأن التنسيق مع الجانب الروسي أحد عوامل هذا النجاح. ويلفت هؤلاء إلى أن الغارة الإسرائيلية الأخيرة استهدفت شرق حلب الذي يقع ضمن نطاق السيطرة الروسية، وهذا يعني أن موسكو على تنسيق تام مع الجانب الإسرائيلي في استهداف المواقع الإيرانية.

وتقاتل روسيا إلى جانب إيران في سوريا لكن ذلك لا يخفي وجود تباينات بينهما وصراع على النفوذ في هذا البلد، وهو ما تجلى بشكل واضح في السنوات الأخيرة. ويقول محللون إن الضربات الجوية الإسرائيلية المتصاعدة ضد القوات الإيرانية تصب بشكل أو بآخر لصالح موسكو، التي ترنو إلى أن تكون المتحكم الوحيد في اللعبة السورية.

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي، أعلن الأسبوع الماضي، بشكل صريح أن هدف إسرائيل هو "إخراج القوات الإيرانية من سوريا قبل نهاية العام الجاري"، مشددا في حديث مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، أن إسرائيل تقود "في هذه الأيام معركة كبيرة جدا ضدا إيران في سوريا وفي أبعاد أخرى.

# عون: دعم صندوق النقد الدولي ممر إلزامي لإنقاذ لبنان

## المعارضة تتحفظ على بنود الخطة الاقتصادية

بيروت – اعتبر رئيس الجمهورية اللبناني ميشال عون الأربعاء أن دعم صندوق النقد الدولي هو "ممر إلزامي" لتعافي البلاد اقتصاديا في حال "أحسنا التفاوض" وتطبيق خطة الإصلاح التي اقترحتها الحكومة، والتي تلاقي تحفظات في بعض بنودها من قوى المعارضة.

وأقرّت الحكومة الخميس خطة إصلاحية وصفها عون حينها بـ"التاريخية"، ويأمل لبنان من خلالها في الحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي لمساعدته في الخروج من دوامة انهيار اقتصادي ومالي متسارع جعل قرابة نصف السكان تحت خط الفقر. وترنو الحكومة إلى الحصول على دعم خارجي بأكثر من 20 مليار دولار.

وقال عون في كلمة ألقاها خلال اجتماع دعا إليه رؤساء الكتل البرلمانية لإطلاعهم على مضمون الخطة، "طلب المؤازرة من صندوق النقد الدولي هو الممر الإلزامي للتعافي إن أحسنا التفاوض والتزمنا الإصلاح الذي ينشده شعبنا من دون أي إملاء أو وصاية". ورأى أنه بذلك "نضع حدا لاستنفاد الاحتياطات الخارجية ونحمي أموال المودعين ونحاول احتواء عجز الموازنة ومعالجة تدنّي المستوى المعيشي".

ويشهد لبنان أسوأ انهيار اقتصادي منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975 – 1990) يترافق مع أزمة سيولة حادة وشحّ في الدولار. وشدّد عون على أن "الإنقاذ الذي نسعى إليه ليس مسؤولية طرف واحد أو جهة سياسية واحدة أو سلطة واحدة"، مؤكدا أن "الخروج من النفق المظلم الذي نعبر فيه، هو مسؤولية الجميع".

وتقترح الخطة التقشفية الممتدة على خمس سنوات إصلاحات على مستويات عدة بينها السياسة المالية وميزان المدفوعات والبنى التحتية، وإعادة هيكلة للديون والمصارف. وتتضمن إجراءات موجعة تطول المواطنين مباشرة على غرار تجميد التوظيف في القطاع العام وحسم تقديمات اجتماعية وزيادة تعرفة الكهرباء وضرائب أخرى.

ويتطلّب تطبيق بنود عدة وردت في الخطة كهيكلة الدين وفرض ضرائب جديدة وقبول دعم مالي موافقة البرلمان وتشريع قوانين جديدة، وهو ما دفع عون إلى الدعوة إلى لقاء في القصر الجمهوري الذي حضره رئيسا الحكومة حسان دياب والبرلمان نبيه بري، وشكل رئيس الحكومة السابق سعد الحريري الذي يتزعم كتلة نيابية كبيرة في مجلس النواب، أبرز الغائبين عنه.

وأبدت جهات عدة بينها جمعية المصارف والهيئات الاقتصادية وأخرى سياسية اعتراضها على الخطة، معتبرة أنها تحتاج إلى مشاورات أوسع.

وقال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، عقب انتهاء اللقاء الذي جرى في قصر بعبدا وكان أحد المشاركين فيه، "إن الكل يعرف أننا في صلب المعارضة، وضد سياسات العهد، وأنا هنا مثل كل الوزراء والنواب الذين يحضرون الاجتماعات، وقدمت ملاحظاتنا الأولية على الخطة الاقتصادية".

وأوضح جعجع "أبدينا الكثير من الملاحظات على اللقاء الذي حصل في الشكل والمضمون وفي الورقة الإصلاحية، وهذا جيد ولكن بيت القصيد ليس هنا. فمنذ سنة كانت لدينا احتياطات في مصرف لبنان أكثر والأموال في المصارف، و'في ليلة ما فيها ضو قمر' كل الأمور ضاعت".

وأكد أن "هناك خطوات مسبقة يجب أن تحصل قبل أن نقبل بهذه الخطة"، مشيرا إلى "5300 موظف بشكل غير قانوني، والمعابر غير الشرعية، وموضوع الجمارك، وموضوع الكهرباء الذي تكلم عنه كل الكون ولا أحد يتصرف، وذلك بسبب فريق لا يريد التغيير".

وقال "جوابنا الأساسي هو أننا لن ندعم هذه الخطة، ولا أي خطة قبل أن تظهر الحكومة جدية وتسد كل مزاريب الهدر في الدولة". وأضاف "أكبر دليل على أنني لا أعرقل الحكومة هو وجودي هنا، ولكي لا نصل إلى طريق مسدود على الحكومة أن تقوم بخطوات فعلية ويجب تنفيذها. نقول للمواطن إن الحكومة يجب أن تبدأ بالعمل فورا ولا ينقصنا قوانين ضد الفساد، ولا ننتظر خطوات خارجية بل المهم أن نتكل على أنفسنا والحل الوحيد الأوحد هو انتخابات نيابية مبكرة".

ويرى محللون أن الخطة تعيد إنتاج الاقتصاد وتصميم الإدارة المالية بعيدا عن الاقتصاد الريعي الذي لطالما ميّز لبنان لكنها لا تخلو من ثغرات. وقال دياب في كلمة ألقاها خلال الاجتماع "ما نطرحه ليس كتابا منزلا وهو قابل للتطوير"، معتبرا أنّ "الخطة ليست ملكا لحكومة أو حكم، بل هي برنامج عمل للدولة هدفه عبور لبنان مرحلة صعبة".

**مصارف لبنان تصوغ خطة إنقاذ «بديلة» لإعادة هيكلة رأسمالها**

ص11

لقاء الأضداد

## نهاد المشنوق للحكومة: ارفعوا الرواتب أو توقعوا فوضى أمنية

بيروت – دعا النائب ووزير الداخلية الأسبق نهاد المشنوق الدولة اللبنانية إلى "تحمّل الخسائر بدلا من المودعين، وإلى رفع الرواتب والأجور 40 في المئة على مدة 4 سنوات لـ320 ألف موظف في القطاع العام، ومن بينهم الأجهزة العسكرية والأمنية.. وإلا فتوقّعوا فوضى أهلية وأمنية، وأنا أتحدث من خبرتي كوزير سابق للداخلية".

وتساءل المشنوق "كيف سيقوم هؤلاء بواجباتهم بعدما وصلت رواتبهم إلى الحدّ الأدنى للأجور(168 دولاراً فقط)؟".

وكان الوزير الأسبق يتحدّث أمام لجنة المال والموازنة، التي حضرها بعد ظهر الأربعاء، حيث اعتبر أنّ "توزيع الخسائر بحسب خطّة الحكومة يقوم على تحميل المودع والمصارف وأخيراً الدولة المسؤولية، وهذا توزيع غير عادل ولا يؤدي إلى أيّ انتعاش اقتصادي أو مالي".

وتلقى الخطة الاقتصادية التي طرحتها الحكومة الأسبوع الماضي على أمل الحصول على دعم من صندوق النقد تحفظات من جهات مصرفية وسياسية بينها تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية، لاسيما وأن الخطة تحمل المصارف كما المواطن العادي مسؤولية حل الأزمة المالية المتفشية.

وسأل المشنوق "أين هي جريمة المصارف؟ هل جريمتها أنّها استثمرت في سندات الخزينة؟ ولماذا نعاقب الذين أودعوا أموالهم في لبنان وأتوا بها إلى المصارف اللبنانية في وقت كان تصنيف لبنان يتراجع بشكل شبه أسبوعي وفق تصنيفات المؤسسات الدولية؟".

واعتبر أنّ "لبنان يريد أن يعاقب المودع بفوائد وديعته وبوديعته نفسها باعتبار أنّ هذا يفتح الباب أمام مستثمرين جدد. فأي منطق هذا؟. في حين أنّ الدولة هي المسؤولة الأولى على الخسائر و70 في المئة من خسائر البنك المركزي صرفتها الدولة".

واستغرب الوزير الأسبق "عدم تعيين هيئة ناظمة مستقلة لقطاع الكهرباء، ومجلس إدارة، في حين نعرف أنّ الشرط الأوّل للمانحين في 'سيدر' وصندوق النقد الدولي وغيرها، هو ملفّ كهرباء لبنان.

وكان مؤتمر سيدر الذي عقد في باريس في العام 2018 وشاركت فيه أكثر من 50 دولة ومنظمة دولية، أقر نحو 12 مليار دولار لدعم لبنان، شريطة الالتزام بإصلاحات جذرية تشمل قطاعات الكهرباء والمياه وبدء اعتماد اللامركزية الإدارية بخصوص النفايات المنزلية والصلبة، ومكافحة الهدر والفساد.

وقال المشنوق "هذا البلد محجور سياسيا بسبب سياساته المنحازة كلياً إلى محور واحد. وبالتالي يجب أن تعرف الحكومة أنّ المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ستأخذ وقتاً طويلاً وليس أقلّ من سنة، ومن الآن إلى حينه لا أحد يعرف أين سيكون لبنان".